

«الكويز» يصل الصعيد



حازم عبدالرحمن

اتفاق - الكويز هو واحد من الجوانب الايجابية للعلاقات المصرية - الاسرائيلية، واهم ما فيه أنه اتفاق قابل للتطوير، ثم انه لا يوقف عند هذا الحد بل انه يعكس بشكل ايجابي أيضا على العلاقات مع الولايات المتحدة.

(١)

بدأ الاتفاق بـ ٥٤ شركة، ووصلت حاليا إلى ٢٠٣ شركات قادرة على التصدير خلال الفترة من فبراير ٢٠٠٥ وحتى الآن في حين ان اجمالي عدد الشركات الداخلة في الاتفاق ٦٨٠ شركة وزاد اجمالي الصادرات من المناطق الصناعية المؤهلة للولايات المتحدة حتى بلغ ١٢٧٥ مليون دولار منذ بدء تنفيذ الاتفاق، في حين ان الواردات المصرية من اسرائيل لم تتعد ١٥٠ مليون دولار، ولم يوقف الأمر عند هذا الحد، بل انه من خلال المفاوضات والعلاقات الايجابية بين البلدين، فإن مصر واسرائيل اتفقتا على خفض نسبة المكون الاسرائيلي في انتاج هذه المناطق من ١١٧ / إلى ١٠٠ /

وهذا بعد ذاته، يبين أكثر من نقطة فلم يكن صحيحا أبدا ذلك النقد الذي تم توجيهه للاتفاق، بأنه سيفتح الباب أمام الصناعات النسخية الاسرائيلية لكي تغزو صناعة النسيج المصرية، فهذا لم يحدث، بالعكس لقد نشأت علاقة صحيحة بين الطرفين خاصة من الجانب المصري فقد ازدادت ثقة رجال الصناعة المصرية في أنفسهم عندما ثبت لهم بالدليل العملي انهم قادرين على انتاج ملابس ومنسوجات تصمد للاشتراطات الصعبة للغاية لكي تدخل السوق الأمريكية، كذلك ثبت لهؤلاء المنتجين المصريين، انهم أيضا قادرين على التعامل مع المصانع الاسرائيلية وأن يأخذوا منها ما يريدون فقط، فقد اتضح لهم خطأ الرأي الذي يصورهم على أنهم مجموعة من الناس السذج الذين يستطيع أي شخص ان ينصب عليهم أو يسخر منهم أو يستخدمهم لمصلحته هو، هذه الثقة في النفس، وفي قدراتهم على العمل والانتاج، وفي قدرات عمالهم هي نقطة لا تقدر بمال

جانب اخر مهم، أنه خلال الفترة منذ توقيع الاتفاق في فبراير ٢٠٠٥ وحتى الآن، زاد عدد المصانع التي تصدر انتاجها فعلا بنسبة ٧٤٠٠ / تقريبا عما كان عليه عند البداية.

وهذا يعني ان العمال، واصحاب الاعمال يقبلون بشكل متزايد على الانضمام لهذا الاتفاق، وهم جميعا يرحبون بالقبول باشتراطاته القاسية، طالما انها تنطبق على الجميع بلا تمييز أو محاباة، ويضاف إلى كل هذا، ان الاتفاق الاخير يسمح بامتداد المناطق الصناعية المؤهلة إلى محافظات الصعيد

(٢)

يمثل دخول هذا القطاع الصناعي إلى الصعيد، بداية لتحول مهم، فهو يعني، ان عمال ومصانع صعيد مصر ستكتسب القدرة على التصدير إلى اصعب واغنى أسواق العالم، من حيث شروط الجودة والمثانة والدقة وجمال الانواع، أو من حيث القدرة على المصمود في وجه منافسة بالغة الشراسة، وبالطبع فإن هذا الجانب، قد يكون بداية لعمليات استثمار صناعي واسع النطاق في الصعيد بحيث تتوافر فرص عمل منتجة، تدر دخلا كريما للعامل تقفعا بالبقاء، في دياره وتجعله يعترف باختياره وارادته الحرة عن الهجرة من الصعيد إلى القاهرة والدلتا، والاهم من كل هذا، ان هذا الاتفاق قد يكون بداية لاحداث نهضة صناعية في صعيد مصر تؤدي في اخر المطاف إلى اختفاء العامل اليومي الزراعي أو عامل الفاعل، الذي لا يجيد أي حرفة أو مهنة أو صناعة إلا استخدام قدراته البدنية لتحل محلها بالتدريج صورة العامل الماهر، ذي القدرات المتميزة، الذي يستطيع ان يتعامل مع أحدث تقنيات والآت العصر.

وهكذا فنحن لانستبعد أن يفتح تطوير الاتفاق، لكي يشمل الوجه القبلي، النافذة لتغيير هذه الأوضاع ورفع مستويات المعيشة في الصعيد، فقط يعتمد كل شيء، على الإدارة الجيدة، ومعرفة أين يستثمر المرء أمواله، والحرص على تجويد الانتاج، ولسوف يترتب على هذا، بشرط الاستمرار - إحداث تغييرات اجتماعية جوهرية تجعل البيئة في الصعيد جاذبة للاستثمار

(٣)

ليس هناك شيء اسمه «ان كذا قد ولد عملاقا» فمثل هذا الأمر لا وجود له في الحياة الانسانية، فكل شيء، يولد صغيرا ثم يكبر وينمو مع الزمن، ونحن نتمنى أن يكون هذا هو مصير هذا الاتفاق في الصعيد

نقطة أخرى جوهرية، وهي أنه غير صحيح اطلاقا أن هذه الصناعات التي تحتوي على مكون إسرائيلي، هي بؤر لاختراق أمن مصر القومي، فمثل هذا الأمر لا مجال له، ومن غير المستبعد أن خصوم العلاقات المصرية - الإسرائيلية - والذين يرون في أي تعامل مع الإسرائيليين نوعا من الجاسوسية أو تعريضا للأمن القومي لاخطار داهمة - سوف يروجون لهذه الآراء الخاطئة ولكن الإدارة الجيدة لموضوع المناطق الصناعية المؤهلة، وقدرات المصانع العاملة فيها على زيادة صادراتها للسوق الأمريكية وعلى زيادة ارباحها، وعلى التوسع في استثماراتها، وزيادة أعداد العاملين فيها - كل هذا سوف يكون أبلغ رد على هذه الأفكار السخيفة التي تستهدف اجهاض هذا المشروع.